«الوطني»: توقعات بتحقيق فائض يتراوح بين 11,3 و12,4 مليار دينار لـ 2012/2011

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان أسعار النفط الخام انخفضت بشكل ملحوظ بعد أن بلغت ذروتها في شهر مارس وظل إنتاج أوبيك مرتفعا في حين زادت الانتخابات التي أجريت مؤخرا في بعض الدول الأوروبية من المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية في أوروبا.

وتشير التوقعات إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنسبة أقل من 1٪ في العام 2012. ومع النمو الكبير في إمدادات النفط، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق أول زيادة ملحوظة في مستويات المخزون العالمي منذ ست سنوات كما يمكن أن يحقق متوسط سعر النفط للسنة المالية 2013/2012 الذي يتراوح ما بين 90 و118 دولارا للبرميل فائضا في ميزانية الكويت يتراوح بين 3 و13 مليار دينار هذه السنة، وهو الفائض الرابع عشر على التوالي.

هذا وقد شهدت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا خلال شهر أبريل واستمرت في الانخفاض في مطلع مايو. وانخفض سعر خام التصدير الكويتي من ذروته البالغة 124 دولارا للبرميل في منتصف مارس إلى ما دون 109 دولارات للبرميل بحلول 8 مايو، بالإضافة إلى انخفاض حاد في الأيام القليلة الأخيرة. وقد عادت الأسعار الآن إلى نطاقها الذي يتراوح ما بين 100 و110 دولارات للبرميل والذي استمر خلال معظم العام 2011. كما انخفض خام برنت بواقع 16 دولارا من ذروته في شهر مارس البالغة 128 دولارا للبرميل، في حين انخفض وسيط غرب تكساس ـ وهو النفط الإسنادي الرئيسي في الولايات المتحدة ـ وعاد إلى ما دون 100 دولار للبرميل للمرة الأولى منذ شهر فبراير.

وتزامن انخفاض الأسعار مع مؤشرات عن تراخي أساسيات السوق. من ناحية العرض، حافظت أوبيك على إنتاجها بما يفوق هدفها الرسمي الذي يبلغ مقداره 30 مليون برميل يوميا، ويعزى ذلك إلى عودة الإنتاج الليبي وارتفاع الإنتاج في منطقة الخليج. بالإضافة إلى ذلك، تستمر أوبيك في محاولة خفض الأسعار إلى معدلاتها السابقة. وقد جددت السلطات السعودية على سبيل المثال تأكيدها المعلن عن رغبتها في أن ترى تراجعا في الأسعار، وأن مرافق تخزين الخام التابعة للمملكة على مستوى العالم ممتلئة، وأنها مازالت مستعدة للاستجابة لأي مشكلات مستقبلية بشأن العرض.

تقديرات الميزانية (مليون دينار)

في إطار سيناريوهات مختلفة لسعر برميل النفط

	السنة المالية 2011 ـ 2012			السنة المالية 2012 ـ 2013			
	الميزانية المعتمدة	السعر الأدنى	السعر المتوسط	السعر الأعلى	الميزانية الأولية	السعر الأدنى	السعر المتوسط	السعر الأعلى
سعر النفط (دولار للبرميل)	60	109,7	109,7	109,7	65,0	90,2	103,0	118,0
الإيرادات الإجمالية	13,445	29,787	29,787	29,888	13,932	24,280	27,661	32,760
الإيرادات النفطية	12,307	28,187	28,187	28,288	12,768	22,680	26,061	31,160
الإيرادات غير النفطية	1,138	1,600	1,600	1,600	1,164	1,600	1,600	1,600
المصروفات الإجمالية (المعتمدة)	19,435	19,435	19,435	19,435	21,690	21,960	21,960	21,960
الفائض (العجز)	(5,990)	10,352	10,352	10,453	(8,028)	2,321	5,701	10,800
بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة	(7,335)	7,374	7,374	7,464	(9,421)	108ـ	2,935	7,524
المصروفات الإجمالية (تقديرات الوطني)	ـ	18,463	17,977	17,492	ـ	20,862	20,313	19,764
الفائض (العجز)، تقديرات الوطني	ـ	11,324	11,810	12,396	ـ	3,419	7,348	12,996
بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة	ـ	8,345	8,831	9,408	ـ	990	4,582	9,720

ومن ناحية الطلب، تعمقت المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد الأوروبي وذلك في ضوء الانتخابات التي عززت الحركات المضادة للتقشف وانعكست الأسواق المالية. وتمثل أوروبا نحو 16٪ من الطلب العالمي على النفط، إلا أن أي أزمة مالية فيها يمكن أن تكون لها عواقب عالمية. وقد عملت هذه المخاوف على الحد من أثر الأخبار الجيدة التي ظهرت مؤخرا بشأن الطلب من الولايات المتحدة واليابان، مع الإشارة إلى أن مخزون الخام العالمي قد ارتفع بشكل كبير في الربع الأول من العام 2012.

وقد يكون جزء من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا مؤقتا أو موسميا: إذ يبدو أن هذا العام قد شهد إغلاق المصافي لفترات أطول للصيانة، في حين أن الطقس الدافئ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حد من الطلب على الوقود للتدفئة. لكن مع انعكاس هذه العوامل في النصف الثاني من العام، بالإضافة إلى الضغط المحتمل على امدادات النفط نتيجة للحظر التجاري المفروض على إيران، يمكن أن تعود أسعار النفط الخام إلى الارتفاع.

توقعات الأسعار

ومن المتوقع أن تشهد أساسيات سوق النفط تراخيا مع النمو الطفيف في الطلب على النفط وارتفاع إنتاج أوبيك، وبدورهما سيساهمان في ارتفاع المخزون العالمي من النفط.

ومع ذلك، وفي ضوء نقطة البداية الضيقة، من الممكن أن تظل أسعار النفط مرتفعة نسبيا هذا العام. وإذا ارتفع معروض النفط من الدول غير الأعضاء في أوبيك بواقع 0,8 مليون برميل يوميا (شاملة سوائل الغاز الطبيعي التي تنتجها أوبيك)، وارتفع إنتاج أوبيك في المتوسط بواقع 1,2 مليون برميل يوميا، فإنه وبناء على زيادة مجمع عليها في الطلب (بنسبة 0,9٪) ـ من المحتمل أن نرى تكوين مخزون كبير نسبيا بواقع 0,7 مليون برميل يوميا هذا العام. وسوف يمثل ذلك أول ارتفاع ملحوظ في مستويات المخزون العالمي في ست سنوات. وفي هذه الحالة، يبدأ سعر خام التصدير الكويتي في الانخفاض بشكل طفيف في النصف الثاني من العام، إلى ما دون 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام.

من ناحية أخرى، إذا جاء نمو العرض من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبيك أقرب إلى أدنى التوقعات (0,5 مليون برميل يوميا)، فإننا قد نرى عندئذ ارتفاعا أقل في تكوين المخزون يبلغ 0,4 مليون برميل يوميا. وفي هذا السيناريو، يرتفع سعر خام التصدير الكويتي في الربع الأخير من العام 2012 إلى نحو 120 دولارا للبرميل.

لكن إذا جاء معروض النفط من الدول غير الأعضاء في أوبيك أعلى من المتوقع بواقع 0,4 مليون برميل يوميا، فإن أساسيات سوق النفط يمكن أن تشهد المزيد من الضعف عندئذ، ومن المرجح أن تنخفض أسعار النفط بشكل ملحوظ. ويمكن أن يبدأ سعر خام التصدير الكويتي في الانخفاض بدرجة كبيرة في الربع الثالث، ثم ينخفض بعد ذلك إلى ما دون 80 دولارا للبرميل بحلول نهاية العام. ومن المرجح أن يحث ذلك الأمر الدول الأعضاء في أوبيك، وخاصة المملكة العربية السعودية، إلى تخفيض الإنتاج بشكل كبير.

توقعات الميزانية

وعلى الرغم من أن البيانات الرسمية للسنة المالية 2012/2011 لم تصدر بعد، فإننا نتوقع أن تكون إيرادات النفط قد بلغت 28,2 مليار دينار، أي مرتفعة بواقع 45٪ عن مستواها للعام الماضي، بعد أن بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي 110 دولارات للسنة. وإذا جاءت المصروفات دون مستواها المعتمد في الميزانية بنسبة 5 و10٪، فإن فائض الميزانية للسنة المالية 2012/2011 يمكن أن يتراوح ما بين 11,3 و12,4 مليار دينار قبل احتساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وتوضح الأرقام الرسمية للشهور الاحد عشر الأولى من العام وجود فائض بقيمة 16,1 مليار دينار، إلا أن هذا الفائض قد ينخفض بعد احتساب المصروفات المتأخرة.

وترتبط توقعات السنة المالية الجديدة بالسيناريوهات الثلاثة التي قمنا بعرضها، والتي تشير إلى أن أسعار النفط قد تتراوح بين 90 و118 دولارا للبرميل في السنة المالية 2013/2012. ووفقا للتقارير الصحافية، فإن المصروفات المعتمدة في الميزانية لهذه السنة المالية تبلغ 22 مليار دينار، على الرغم من أن ذلك الرقم قد يخضع للتعديل لاحقا. وبافتراض أن المصروفات الفعلية ستأتي أقل من مستواها المعتمد في الميزانية، كما هي العادة، فإننا نتوقع تحقيق فائض في السنة المالية 2013/2012 يتراوح بين 3 و13 مليار دينار قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

جامعة كولورادو تختار «الوطني» لتعريف الطلبة بالملامح المصرفية في العالم العربي

اختارت جامعة كولورادو بولدر في الولايات المتحدة الاميركية بنك الكويت الوطني كأول بنك في الكويت تبدأ من خلاله جولة لطلابها وطالباتها تصب في اطار البرنامج الدراسي الخارجي للجامعة المختص بدراسة الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط.

وسيقوم البنك بتقديم محاضرة للوفد الطلابي الزائر يشارك فيها نائب رئيس الاستثمارات البديلة في شركة الوطني للاستثمار احمد الفلاح والاقتصاديان من بنك الكويت الوطني نمر كنفاني ودانيال كاي يتخللها استعراض ابرز المراحل المهمة والمفصلية المؤثرة في التطور الاقتصادي الكويتي ودور البنك الوطني كأول شركة مساهمة خليجية تؤسس لمفهوم المؤسسات المصرفية في المنطقة وصولا الى تطور البنك اليوم من خلال خدماته المصرفية المتطورة واعتماده اساليب العمل الحديثة مكرسا نموذجا لأرقى مستويات الخدمة والحلول المصرفية المبتكرة للعملاء.

كما تضيء المحاضرة التي ينظمها البنك للطلبة الخميس 24 مايو 2012 على ابرز منعطفات الظروف الاقتصادية التي شهدها تاريخ الكويت وصولا الى الازمة المالية العالمية الأخيرة وكيف واكب البنك الوطني هذه الازمات المتعاقبة من خلال استراتيجيته الناجحة والمتمكنة التي ساعدته في الحفاظ على قوة مركزه المالي على مدى 60 عاما.

هذا وتهدف زيارة هذه المؤسسة التعليمية العريقة في العالم الى التعرف على طبيعة العمل المصرفي في المنطقة العربية والاسلامية، والظروف المواكبة لها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وهذه ليست المرة الأولى التي يزور فيها طلبة جامعة كولورادو البنك الوطني في الكويت.

«غزال للتأمين» ترعى ملتقى شركات الخدمات والمنتجات الأول 27 الجاري

فيما تواصل الشركات الكويتية الرائدة إعلان رعايتها ومشاركتها الفاعلة في اكبر ملتقى لشركات الخدمات والمنتجات في الكويت، والذي تنظمه شركة برايتون ميديا جروب خلال الفترة بين 27 و28 مايو الحالي، تحت رعاية وزير التجارة والصناعة أنس الصالح، أعلنت شركة غزال للتأمين الشركة المتخصصة في تقديم أفضل خدمة تأمينية عن رعايتها ومشاركتها في الملتقى. وبهذه المناسبة قال العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لشركة غزال للتأمين داود سالم توفيق ان الأداء المالي لـ «غزال» في الفترة الأخيرة يؤكد قدرة الشركة على تحقيق الاستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة موضع التنفيذ منذ تأسيس الشركة، وأضاف توفيق انه يمكن القول ان استراتيجية «غزال» حققت إلى حد كبير الأهداف الموضوعة من اجلها، ليس اقلها القدرة على منافسة شركات تأمين محلية وأجنبية لها باع طويل في السوق المحلية في ظل الظروف والأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة. وبين توفيق ان «غزال» نجحت في الفترة الأخيرة في ترسيخ علاقاتها بكبريات شركات إعادة التأمين العالمية مثل شركة سكور والشركة السويسرية لإعادة التأمين، بعد أن جددت اتفاقيات تعاونها التأميني معها نتيجة للنمو الملحوظ في أعمال الشركة على المستويين المحلي والإقليمي.

وقال توفيق: «إن نجاح «غزال» في كسب ثقة هذه الشركات العالمية هو مؤشر على تجاوز الشركة لمرحلة الانطلاقة إلى المنافسة القوية مع شركات التأمين المحلية، موضحا ان هذه المكانة متأتية من تنامي السلامة المالية للشركة إلى الحدود التي باتت معها «غزال» قادرة على المساهمة وبقوة في تطوير السوق التأميني».

وأشار توفيق إلى ان السياسة التشغيلية لـ «غزال»، ترتكز في احد محاورها الرئيسية على قدرة الشركة على انتقاء عملائها بالإضافة إلى إمكاناتها في الوفاء بالتزاماتها تجاههم، مع تقديم أفضل خدمة وباقة متنوعة تلبي احتياجات مختلف الشرائح، وجميعها اعتبارات مكنت الشركة من أن تحافظ على رأس المال المدفوع وهو 6 ملايين دينار، في وقت واصلت نجاحاتها بتجديد كل اتفاقياتها مع معيدي التأمين المحليين والخارجيين وبمزايا أفضل مما كانت عليه في السابق. وبين توفيق ان تحسن الأداء التشغيلي لـ «غزال» وقدرتها على تحقيق النجاحات والأرباح لسنتين متتاليتين رغم ضعف معيار البيئة التشغيلية للسوق المحلي جاء مدعوما بخطط الشركة الاستراتيجية التي وضعتها موضع التنفيذ قبل سنوات والتي توافقت مع الواقع الاقتصادي، مضيفا أن خبرات إدارة الشركة الفنية المتراكمة وإمكانات «غزال» المالية عززت خطوات الشركة في تبوؤ مكانة اقتصادية من الصعب على شركة وليدة أن تتبوأها في ظروف أزمة مالية عالمية بالغة الحدة وشديدة الحساسية.

وأكد توفيق أنه كان بإمكان الشركة اقتحام مجالات تأمينية محلية أخرى خلال الفترة الماضية لزيادة حصتها في السوق المحلية، لولا المشاكل المالية التي عانت منها بعض شركات التأمين الصغيرة التي تأسست حديثا، الأمر الذي انعكس على طبيعة التعامل مع بقية شركات قطاع التأمين بشكل عام. وأوضح ان زيادة التشدد وتنامي الاشتراطات التي ساوت بين الشركات الجيدة وتلك المتعثرة قللا من فرص تنامي فتح مجالات تأمينية إضافية، خصوصا فيما يتعلق بعقود التأمين مع القطاع النفطي الذي اشترط من بين شروط التعامل مع أي شركة تأمين أن يكون قد مر على تأسيس هذه الشركة خمس سنوات على الأقل، وهو ما لا يتوافر لـ «غزال» التي مر على تأسيسها أقل من 3 سنوات.

وشدد توفيق على حاجة قطاع التأمين المحلي إلى مزيد من التطوير بما ينسجم مع احتياجات العملاء اللامحدودة، موضحا ان ملتقى شركات الخدمات والمنتجات يمثل فرصة جيدة للوقوف على احتياجات الشركات والأفراد من منتجات تأمينية جديدة تلبي طموحهم.

داود توفيق

صناديق ثروة للاستثمار أفضل الصناديق الكويتية أداءً

أحرز صندوق ثروة الاستثماري وصندوق ثروة الاسلامي التابعان لشركة ثروة للاستثمار المراكز الأولى على صعيد أداء الصناديق المحلية بمختلف أنواعها منذ بداية عام 2012 متجاوزين بذلك أداء السوق للفترة نفسها ليصبحا أفضل الصناديق الاستثمارية أداء في سوق الكويت للأوراق المالية حسب الأرقام المعلنة لدى مراكز البحوث الاقتصادية.

وبهذه المناسبة قال مساعد نائب الرئيس للاستثمار المحلي والعربي في شركة ثروة للاستثمار عبداللطيف المزيني: «مواصلة صناديق ثروة أداءها المتميز دليل على نجاح الاستراتيجية التي يتبعها فريق العمل، والتي تعتمد على عمليات شراء انتقائية، كما كان لتوقيت شراء الاسهم واقتناص الفرص الاستثمارية دور كبير بتحقيق تلك النتائج البعيدة عن المضاربة وتحقيق مكاسب سريعة». واضاف المزيني أن النتائج الإيجابية لصناديق ثروة منذ بداية 2012 جاءت نتيجة عمليات شراء تركزت على الأسهم القيادية التي أعلنت نتائج ايجابية للربع الأول وينتظر منها اداء تشغيلي وتوزيعات نقدية خلال العام الحالي، حيث حقق صندوق ثروة الاستثماري أداء بلغ 11,41٪ منذ بداية العام وحتى نهاية شهر ابريل كما حقق صندوق ثروة الاسلامي أداء بلغ 11,54٪ لنفس الفترة.

عبداللطيف المزيني

وذكر المزيني أن صندوق ثروة الاستثماري يعد فرصة لتحقيق عوائد مميزة على المدى المتوسط والبعيد وبمخاطر محدودة وذلك عن طريق الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تتركز استثماراته بنسبة 41,82٪ في قطاع العقار، فيما بلغت الاستثمارات في قطاع البنوك 27,18٪، يليه قطاع الخدمات 12,78٪ كما في نهاية ابريل 2012، وأبرز الأسهم التي يحتويها الصندوق هي أسهم المباني، أجيليتي، الوطنية العقارية، الوطني والمتحد. أما صندوق ثروة الإسلامي والذي يهدف إلى الاستثمار في أسهم الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فتركزت استثماراته في قطاع البنوك بنسبة 31,95٪، وبلغت الاستثمارات في القطاع الصناعي 19,06٪، ثم قطاع الخدمات 13,06٪ كما في نهاية ابريل 2012 وأبرز الأسهم التي يحتويها الصندوق هي أسهم: بيتك، الخصوصية، المتحد، بنك بوبيان وبوبيان للبتروكيماويات.

الخالدي: توقيع اتفاقية تعاون مشتركة مع تونس لتعزيز الاقتصاد بين البلدين

أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الكويت وتونس.

وقال خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد عقب توقيع اتفاقية تعاون مشترك في ختام أعمال اللجنة الفنية التجارية بين وزارتي التجارة في البلدين أمس ان اللجنة بحثت عدة مواضيع هامة وقد توصلت الى اتفاق فيما يخص بعض الأمور.

وأشار الى انه فيما يخص المجال التجاري، فإن اللجنة ناقشت زيادة التبادل التجاري من خلال تفعيل دور النقل البحري بين البلدين، إضافة الى تفعيل مذكرة التفاهم في مجال المعارض من خلال إقامة الأسابيع التجارية بين البلدين، كما تم الاتفاق أيضا على دعوة لإقامة معرض تونسي في الكويت.

واضاف انه سيتم تفعيل متابعة تنفيذ بروتوكول التعاون في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدين والدعوة لعقد الاجتماع التأسيسي للجنة الفرعية للاستثمار في اقرب فرصة.

وفيما يخص المجال الصناعي، أكد الخالدي انه تم التوصل الى صيغة نهائية لمشروع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم بين البلدين في مجال تنمية الصادرات من 2012 الى 2014، تمهيدا للتوقيع عليه في اقرب فرصة، وتم التطرق الى برنامج تنفيذي بشأن التعاون العلمي والفني في مجال المواصفات القياسية والمقاييس ومراقبة الجودة ومنح شهادات المطابقة بين البلدين.

وقال الخالدي انه تمت دعوة الجانب التونسي الى تنظيم أسبوع سياحي تونسي في الكويت، وذلك في إطار مشروع البرنامج التنفيذي لتفعيل التعاون في المجال السياحي.

وأوضح ان الجانبين قد اتفقا على تفعيل الاتفاقية الموقعة بين البلدين بشأن المساعدة والتعاون المتبادل في الشؤون الجمركية وتحديد نقاط اتصال ومعالجة المشاكل الجمركية بين البلدين.

وفيما يخص التعاون في مجال القطاع الخاص، قال الخالدي ان غرفة تجارة وصناعة الكويت قد رحبت بإقامة تظاهرة اقتصادية تونسية خلال العام الحالي، بالإضافة الى تلبية دعوة الجانب التونسي للمشاركة في منتدى تونس للاستثمار المزمع عقده خلال الفترة من 14 الى 15 يونيو المقبل في تونس.

من جانبها، أشادت المديرة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري بوزارة التجارة والصناعة التقليدية في الجمهورية التونسية سعيدة حشيشة بمدى التعاون المقدم من الجانب الكويتي فيما يخص تسهيل حرية وحركة التجارة بين البلدين.

وأكدت على وجود تقارب بين وزارتي التجارة حول المشاكل والتحديات التي تعوق حركة الاستثمارات بين البلدين.

وأعربت في ختام حديثها ان تثمر أعمال اللجنة الفنية التجارية في دورتها الخامسة بين البلدين مزيدا من التعاون البناء وخلق فرص استثمارية واعدة بين البلدين بالاضافة الى تفعيل جميع الاتفاقيات التي تم ابرامها.

● أحمد يوسف

عبدالعزيز الخالدي وسعيدة حشيشة خلال توقيع الاتفاقية (قاسم باشا)

«موبار» تحتفل بالذكرى الـ 75 وتوسع عملياتها في الشرق الأوسط

شهدت علامة موبار التجارية، التي بدأت كاسم لمنتج واحد ـ مقاوم التجميد «أنتيفريز» ـ العديد من التطورات على مدى 75 عاما، لتحقق هوية قوية تمثل قطع غيار واكسسوارات أصلية، وخدمة ممتازة وعناية فائقة بالسيارات على يد خبراء على أعلى مستوى. وتنطلق موبار اليوم بأقصى سرعة باتجاه الأسواق العالمية وأسواق الشرق الأوسط، بناء على سمعتها كعلامة تقدم أعلى جودة وخدمة موثوق بها وأداء عال. وقال الرئيس والمدير التنفيذي لقسم الخدمة وقطع الغيار والعناية بالمستهلك لعلامة موبار بمجموعة كرايسلر بيترو غورليبه «إن لعلامة موبار التجارية تراثا تفتخر به يمتد لنحو 75 عاما». وتتلخص المهمة في موبار اليوم في تقديم الدعم الكامل لجميع علاماتنا التجارية من خلال تحقيق تجربة استثنائية لما بعد البيع لكل عميل من عملائنا.

وسوف نحقق ذلك من خلال الاستمرار في تقديم أحدث التقنيات والمنتجات المبتكرة، وقطع الغيار الأصلية التي تم اختبار جودتها وخدمة ذات جودة عالية للعملاء». وتم مؤخرا تكريم مجموعة كرايسلر ذ م م في الحفل السنوي الثامن لتوزيع جوائز غولدن كاريوت Golden Chariot Awards، الذي شارك في استضافته مجلس الأعمال الروسي (RBC)، حيث حصلت المجموعة على جائزة «التطوير البارز لعمليات سلسلة التوريد» وذلك للتوسع العالمي لعمليات علامة موبار التجارية التابعة لها ـ بعد أن افتتحت مؤخرا منشآت في الإمارات العربية المتحدة والصين، وبعد الإعلان أيضا عن افتتاح المزيد من مراكز توزيع قطع الغيار في الأرجنتين والبرازيل. وسوف تنضم هذه المرافق إلى الشبكة العالمية التي تضم بالفعل منشآت في دبي (18 ألف متر مربع) وشنغهاي (16 ألف متر مربع). وقال جاك رودنكال المدير الإداري لمجموعة كرايسلر الشرق الأوسط «يشكل مركز موبار الجديد في دبي لتوزيع قطع الغيار الأصلية لعلامات كرايسلر ودودج وجيب ورام جزءا رئيسيا من خططنا التوسعية في المنطقة.

لقد شهدت مبيعاتنا نموا كبيرا في عام 2011 ـ في معظم الأسواق، وكانت معدلاتنا للنمو أعلى بكثير من متوسط الصناعة – وقد اختتمنا السنة محققين مبيعات قياسية تمثل زيادة سنوية نسبتها 20٪. وسوف نبذل جهدا أكبر في عامي 2012 و2013، ولتحقيق ذلك، سوف نقوم بتوسيع نطاق تشكيلات موديلاتنا وتعزيز أنشطتنا في المنطقة».

وأضاف «هذا يعني أنه من الضروري بالنسبة لنا أن نقدم خدمة لما بعد البيع من الدرجة الأولى، وجزء مهم من هذه الخدمة هو توفير قطع الغيار على نحو سريع». ولهذا السبب قمنا بالاستثمار في افتتاح مركز لتوزيع قطع غيار موبار في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لضمان تلقي موزعينا، وعملائنا في وقت لاحق، باستمرار استجابة سريعة وفعالة». وسوف يدعم المركز، الذي يحتل موقعا استراتيجيا في المنطقة التجارية الحرة بجبل علي في دبي، عملية توزيع قطع الغيار على الموزعين وشركات البيع المحلية في مختلف أرجاء منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، والتي تتعامل في أكثر من 30 ألف قطعة غيار. كما شهد تحركا استراتيجيا آخر بافتتاح خمسة مراكز للخدمة السريعة لعلامة موبار ـ الكويت، المملكة العربية السعودية (الرياض وجدة والدمام)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (الشارقة) والأردن ـ في عام 2011. وسيشهد هذا العام افتتاح 15 مركزا آخر من بينها الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) وقطر (الدوحة)، والمملكة العربية السعودية (الدمام وجدة)، والعراق (بغداد).وقال ماهر أبو شعبان مساعد المدير العام للمبيعات والتسويق في الملا وبهبهاني للسيارات، الموزع الوحيد لعلامات كرايسلر وجيب ودودج ورام وموبار في الكويت «تدير مجموعة كرايسلر بالفعل برنامجا متواصلا ومكثفا لتعزيز وتحسين جودة وأداء سياراتها على مستوى عالمي».

وأضاف قائلا «تمشيا مع التزامنا بتقديم منتجات تلبي الاحتياجات المحددة لعملائنا في الكويت وجميع أنحاء المنطقة، تم تطوير عملية الاختبار لتدخل مرحلة أخرى، مع قيام فريق من المهندسين والفنيين المتخصصين من الولايات المتحدة بتنفيذ اختبارات واسعة النطاق على السيارات في الكويت، إلى جانب سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.